

## الجنات الضريبية وفعالية السياسة النقدية في الدول النامية The Tax Havens and Monetary Policy Effectiveness in Developing Countries

نسرین فايز أحمد بدوي \*

### ملخص

يهدف البحث إلى التعرف على أثر انتشار الجنات الضريبية على السياسة النقدية في الدول النامية، من خلال تحليل فرضية البحث وهي: "يؤثر انتشار الجنات الضريبية سلباً على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية". ومن أجل ذلك استعان البحث ببعض الدراسات التي تناولت الجنات الضريبية والسياسة النقدية في الدول النامية لتحليل العلاقة بينهما في هذه الدول.

وينقسم هذا البحث إلى عدة أجزاء، فبالنسبة للجزء الأول يقدم تحليلاً للجنات الضريبية من حيث: مفهومها وأسباب انتشارها، والآثار الاقتصادية لانتشارها عالمياً. وكذلك قدم هذا البحث تحليلاً عن السياسة النقدية في الدول النامية من حيث مفهومها وأهدافها وأدواتها في الجزء الثاني. ثم تناول دور الجنات الضريبية في تقليل فعالية السياسة النقدية في الدول النامية، وكذلك عرض قياس أثر الجنات الضريبية على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية، وأخيراً قدم طرق مكافحة اتساع انتشار الجنات الضريبية في العالم.

وقد توصل البحث إلى أن اتساع انتشار الجنات الضريبية في العالم يقلل فعالية السياسة النقدية في الدول النامية.

\* مدرس الاقتصاد – المعهد العالي للحاسب الآلي كينج مريوط - الاسكندرية

## Abstract

The main objective of this research is to investigate the impact of Tax Havens spread on Monetary Policy in developing countries through explaining its main hypothesis which states that "there is a negative relationship between Tax Havens spread and Monetary Policy in developing countries". This research has been helped by some studies on tax havens and monetary policy in developing countries to analyze the relationship between them.

This research is divided into parts. For the first part of this paper presents an analysis of tax havens in terms of: the concept, reasons of its spread, its world economic effects. Second part discuss the monetary policy in developing countries in terms of its concept, its aims, tools in the second part. In part three from this research shows the role of tax havens spread on reducing the effectiveness of monetary policy in developing countries. And presented measuring the impact of taxes havens on the effectiveness of monetary policy in developing countries. Finally, this research shows the methods to combating the spread of tax havens in the world.

The research reached to that the wide spread of tax havens in the world reduces the effectiveness of monetary policy in developing countries.

• مقدمة:

تفرض العديد من دول العالم وخاصة النامية معدلات ضريبة مرتفعة نسبياً، وذلك لإعتمادها عليها كجزء أساسي من الإيرادات العامة التي يمكنها من خلالها القيام بعدة مشروعات تنموية ترفع معدلات التنمية في تلك الدول. ولكن هذا الأمر يرفضه بعض دافعي الضرائب مما يدفعهم إلى الهروب بأموالهم إلى الدول والمناطق التي تفرض ضرائب منخفضة أو لا تفرضها نهائياً. كما يمكنها التوجه إلى إخفاء الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها، وتجنب دفع الضريبة. وتُعد هذه الدول بمثابة جنات/ملاذات ضريبية تعمل من أجل استقطاب هذه الأموال بما يرفع من السيولة النقدية فيها ويحد منها في الدول المصدرة للأموال الهاربة وهي في الغالب تعتبر دولاً نامية. وهذا الأمر يقف حائلاً أمام عمل السلطة النقدية في التحكم بالسياسة النقدية في الدول النامية، وعليه يؤثر انتشار الجنات الضريبية سلباً على فعالية السياسة النقدية في هذه الدول.

ولعل هذا كان أحد الدوافع التي جعلت التكتلات من الدول المتقدمة كالاتحاد الأوروبي ومجموعة العشرين وبعض المنظمات الدولية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقوم بجهود لمكافحة انتشار الجنات الضريبية في العالم. وكذلك قامت بعض الدول في تعديل منظومتها الضريبية حتى تقلل التهرب الضريبي منها، ودول أخرى قامت بتعديل تلك المنظومة حتى تسقط من القائمة السوداء للجنات الضريبية وتتجنب العقوبة الدولية التي قد تُفرض عليها.

ولكي يتم توضيح ذلك سيتم تناول الجنات الضريبية وعلاقتها بالسياسة النقدية في الدول النامية، من خلال عرض: مفهوم الجنات الضريبية وأسباب انتشارها؛ والتصنيفات المختلفة لها؛ وكذلك الآثار الاقتصادية لانتشارها عالمياً. كما سيتم عرض السياسة النقدية في الدول النامية من خلال عرض مفهومها، وأهدافها وأدواتها. وكذلك سيقدم البحث تحليلاً لدور الجنات الضريبية في تقليل فعالية السياسة النقدية في الدول النامية، وقياس أثر الجنات الضريبية على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية. كما سيقدم طرق مكافحة اتساع انتشار الجنات الضريبية في العالم.

### • مشكلة البحث:

اتسع انتشار الجنات الضريبية في العالم التي تعد ملاذاً للمتهربين من الضرائب بقيامها بفرض ضرائب منخفضة أو عدم فرضها نهائياً فيجذب هؤلاء المتهربين، ويرفع حجم الاستثمار الوهمي عالمياً الذي يقترب من 40 مليار دولار - وفقاً لصندوق النقد الدولي عام 2021، ويزيد حجم الأموال الهاربة من الدول النامية فهي تتراوح بين 66-84 مليار دولار سنوياً - وفقاً لشبكة العدالة الضريبية. وهذا بدوره يقلل السيولة داخل الدول المصدرة والتي هي معظمها دولاً نامية، مما يؤثر بالسلب على عمل السلطة النقدية في التحكم في سياسة الدولة النقدية والاقتصادية بالتبعية. وعليه يمكن مكافحة تلك الانتشار من خلال جهود مختلفة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

ووفقاً لما تقدم يتضح أن اتساع انتشار الجنات الضريبية يعمل على عرقلة عمل السياسة النقدية في الدول النامية. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:

"إلى أي مدى يؤثر انتشار الجنات الضريبية في العالم على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية؟".

#### • فرضية البحث:

وتتمثل فرضية البحث في:

"يؤثر انتشار الجنات الضريبية سلباً على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية".

#### • هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التحقق من صحة الفرضية السابقة من خلال تحليل تأثير انتشار الجنات الضريبية على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية.

#### • أهمية البحث:

بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الجنات الضريبية، وتلك التي تناولت السياسة النقدية وفعاليتها، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت تأثير الجنات الضريبية على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية. حيث إن كثرة لجوء هذه الدول إلى الجنات الضريبية يكون له التأثير السلبي على فعالية السياسة النقدية

فيها. وبالتالي تبرز أهمية هذا البحث في تقديمه إسهاماً لبحث وتحليل الجنات الضريبية، وإظهار الظروف التي تسببت في انتشارها عالمياً، ومدى مساهمته في تقليل لجوء العديد من الأفراد إلى الجنات الضريبية في الدول النامية. وعليه سيقوم البحث بمساعدة السلطات في الدول النامية في اتخاذ السياسات اللازمة لمواجهة انتشار الجنات الضريبية وفقاً لظروف هذه الدول.

### • منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في توضيح العلاقة بين اتساع انتشار الجنات الضريبية، وفعالية السياسة النقدية في الدول النامية. وذلك من خلال تحليل الدراسات التي تناولت القضايا المتعلقة بالجنات الضريبية والسياسة النقدية في الدول النامية. والمنهج الاستنباطي لاختبار تأثير انتشار الجنات الضريبية على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية، وذلك باستخدام بيانات مجمعة تضم 40 دولة نامية في الفترة الزمنية 2013-2017.

### 1- الجنات الضريبية:

ظهرت وانتشرت عدة مصطلحات للجنات الضريبية، منها: الجنات أو الملاذات الضريبية Taxes Havens، والملاجئ الضريبية Tax Shelters، والتشريعات السرية Secrecy Jurisdictions، والمراكز المالية الخارجية Offshore Financial Centers، والمراكز المالية الدولية International Financial Centers، ودول الإعفاء الضريبي Taxation States Without. ويمكن

توضیح الجنات الضريبية من حيث: مفهومها وأسباب ظهورها، وتصنيفاتها المختلفة، والآثار الاقتصادية لانتشارها في العالم، كما يلي:

### 1-1 مفهوم الجنات الضريبية، وأسباب انتشارها:

فبالنسبة لمفهوم الجنات الضريبية، توجد عدة مفاهيم لها، فهناك من يُعرفها على أنها الدول التي تفرض بعض الضرائب أو لا تفرض أية ضرائب مطلقاً، حيث تتمتع أنظمتها المصرفية بقوانين صارمة لتحافظ على سرية حسابات عملائها الأجانب فتساعدهم على التهرب من دفع الضرائب في بلادهم الأصلية، مما يوسع المجال أمام الأفراد و/أو الشركات للانتقال إلى الدول التي تتخفف فيها معدلات الضرائب، وهذا بدوره يخلق حالة من التنافس الضريبي بين تلك الدول، بحيث توجد دول مختلفة تميل إلى أن تكون ملاذاً لأنواع مختلفة من الضرائب، وعلى فئات مختلفة من الأفراد. وأيضاً تُعرف الجنات/الملاذات الضريبية بأنها الدول التي تمنح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية لهؤلاء الأثرياء من الأفراد والشركات لجذب الأموال والاستثمارات إليها، وتمنح هذه الجنات حماية وحصانة للأثرياء من ملاحقات محققي ومحصلي الضرائب الدوليين إذ يصعب عليهم متابعة هذه الأموال التي يمكن أن تكون خاضعة لضرائب كبيرة في دولهم الأصلية (سيد شاهين، 2017: 92).

وقد قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) تعريفاً للجنات الضريبية على أنها، "الدول التي لديها القدرة على تمويل خدماتها العامة بدون ضرائب على

الدخل الأسمى أو بمعدل ضريبية منخفض مما يجعلها مكان يتم اللجوء إليه من قبل غير المقيمين للتهرب من الضرائب في دولة موطنهم" (OCED, 1998: 20).

ويتضح من المفاهيم السابق عرضها أن للجنات الضريبية عدة خصائص يمكن إجمالها في:

- وجود إعفاء ضريبي،
- سرية تامه بشأن الأصول المالية،
- لا يوجد شروط لمنح الإعفاءات الضريبية،
- تقديم أو توفير قوانين وتدابير أخرى تُستخدم للتهرب من الضرائب أو تجنب قوانين دولة أخرى،
- عدم وجود تعاون بين الدول المضيفة والدول المصدرة بخصوص المعلومات ذات الصلة بالاستثمارات،
- انعدام الشفافية في النظام المالي وفي العمليات التشريعية و/أو القانونية و/أو الإدارية،
- استقطاب شركات إسمية ذات أنشطة وهمية.

وفيما يتعلق بأسباب انتشار الجنات الضريبية فيتضح أن أهم هذه الأسباب غسل الأموال والتهرب الضريبي القائم على الشروط التالية: استخدام طرق مشروعة أو غير مشروعة؛ ونقل العبء الضريبي إلى شخص آخر؛ والتخلص من الضريبة قد يكون جزئياً أو كلياً؛ والمكلف بالضريبة قد يكون شخصاً معنوياً أو طبيعياً (Shahin, 2019: 526)، نتيجة انفتاحها المالي الواسع، وعدم فرضها لأية قيود على حركة الأموال دخولاً وخروجاً. كما أنها تعتمد سياسة صرف مرنة تسمح



للأجانب بزيادة حساباتهم المصرفية بالعملة الدولية: اليورو؛ الين الياباني؛ الجنيه الاسترليني.

وعليه فتتجه الشركات وبعض الأفراد إلى التهرب الضريبي عبر الجناح الضريبية لعدة أسباب، هي (محمد وهبه، 2010: 7-13):

- أسباب أخلاقية، من حيث الإلتزام بدفع الضريبة كواجب يحقق المصلحة العامة؛
- أسباب تنظيمية فنية، تتعلق بعدم وجود نظام للرقابة ومتابعة الأفراد والشركات لدفعهم الضرائب وكيفية حساب معدل الضريبة الفعلية؛
- أسباب سياسية، بحسب السياسات المتبعة في الدولة للتصرف في الضرائب المحصلة، وهل ستعود بالنفع على الفرد أم لا؛
- أسباب اقتصادية، وتتخلص في الوضع الاقتصادي العام فتؤدي حالة الرواج إلى عدم التهرب والعكس في حالة الكساد؛
- أسباب جزائية، وفقاً للجزاءات المفروضة على المتهرب من الضرائب؛
- ارتفاع العبء الضريبي الذي يشجع على التهرب الضريبي؛
- عدم الشفافية في الإجراءات ونشر الدولة نسب الضرائب المفروض دفعها؛ وكذلك الإعفاءات المتكررة والقوانين غير المدروسة؛ وعدم العدالة الضريبية؛
- الإزدواج الضريبي<sup>(1)</sup>.

(1) يُقصد بالإزدواج الضريبي، فرض ضريبتين من نوع واحد على الوعاء نفسه خلال فترة زمنية واحدة، أي خضوع نفس المكلف لأكثر من قاعدة قانونية تخاطبه بدفع الضريبة عن نفس الوعاء لأكثر من مرة. ويكون الإزدواج

## 1-2 التصنيفات المختلفة للجنات الضريبية:

بدأ ظهور الجنات الضريبية في دولة اليونان التي كانت جزرها تعد مستودعات بحرية من قبل التجار لتجنب الضرائب التي تفرضها أثينا على السلع التي يستوردونها. وفي عام 1721 كان التجار في المستعمرات الأمريكية يحركون تجارتهم من أمريكا اللاتينية لتجنب الضرائب.

وتجدر الإشارة إلى أن أول ملاذ ضريبي حقيقي هو دولة سويسرا طبقاً لمعظم الاقتصاديين خلال النصف الأول من القرن العشرين، حيث كانت البنوك السويسرية ملاذاً لرؤوس الأموال الهاربة من الاضطرابات الاجتماعية في روسيا، وألمانيا، وأمريكا الجنوبية.. وغيرها. وبعد الحرب العالمية الأولى عام 1919، استعانت العديد من الحكومات الأوروبية بالإيرادات الضريبية لتمويل الجهود المبذولة لإعادة إعمارها بعد الحرب، فبدأت تفرض ضرائب مرتفعة. وبعد أن بقيت سويسرا على الحياد خلال الحرب العالمية الثانية، حيث إنها تجنبت التكاليف الإضافية الخاصة بإصلاح البنية التحتية أصبحت قادرة على فرض ضرائب منخفضة، ونتيجة لذلك تدفق قدر كبير من الأموال إليها (3: Dhamapala and Hines, 2009).

وجدير بالذكر أن العالم يضم ما يزيد عن 80 دولة للملاذ الضريبي، ويمكن تصنيف هذه الدول إلى أربعة مجموعات: المجموعة الأولى: منطقة الملاذ الأوروبية، وتضم سويسرا ولوكسمبرج وقد سبقت الدول الأوروبية في العمل كملاذ ضريبي عام 1929، وتُصنف بأنها أكبر ملاذ ضريبي. وتضم هذه المجموعة أيضاً

---

الضريبي داخلياً في حالة ما إذا كانت السلطات المالية التي تقوم بفرض الضرائب تابعة لدولة واحدة، أو دولياً عندما تكون السلطات المالية التي تفرض الضريبة تابعة لدول مختلفة (العاقر جمال الدين، 2009: 43).

دولة هولندا التي تتجاوز أموال الأوفشورز Offshors فيها 18 تريليون دولار وهو ما يفوق أربعة أمثال الناتج المحلي الهولندي. كما تشمل هذه المجموعة النمسا، وبلجيكا، وموناكو، وجزر ماديرا، وليشتشتاين (Shahin, 2019: 530).

والمجموعة الثانية: منطقة الملاذ البريطانية، وتضم هذه المنطقة هونج كونج وجزر البهاما وجزر فانتوات بجنوب المحيط الهادي وأيرلندا. والمجموعة الثالثة: المنطقة الأمريكية، وهي الأوفشور الأمريكي وله ثلاثة مستويات، أولها: البنوك التي تقبل بشكل قانوني عائدات لبعض الجرائم - كالتعامل في الأملاك المسروقة - طالما يتم ارتكابها في الخارج. والمستوى الثاني، يشمل بنوك الأقليات اللاتينية: كبنوك ولاية فلوريدا التي يربطها تاريخ طويل في إيواء أموال عصابات تجار المخدرات التي ترتبط بشراكات معقدة مع الجنات البريطانية القريبة. والمستوى الثالث، يضم الجزر التابعة لأمريكا مثل مارشال التي كانت تعد مكاناً رئيسياً لتسجيل السفن بالخارج، ودولة بنما التي تعتبر من أكبر مناطق غسل الأموال في العالم.

والمجموعة الرابعة: أماكن هامشية غير مصنفة، مثل دول أوروغواي، والصومال، ودبي، والغابون، وهي لا يمكن تصنيفها ضمن المجموعات السابقة ولكنها تلعب دوراً في تسهيل عمل شركات الأوفشورز. ففي الغابون، على سبيل المثال، تم تخصيص ملايين الدولارات كصناديق للأموال القذرة (غير الشرعية) للشركات والنخب الفرنسية (Jane, 2015: 6-7).

وعليه يمكن تصنيف الجنات الضريبية طبقاً لمعيار العبء المالي إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي (Nasr El-din, 2016: 4):

- الجنات عديمة العبء الضريبي Nil- tax havens: وهي الدول التي لا تفرض أية ضريبة من الضرائب المباشرة الرئيسية مثل: ضرائب الدخل؛ أو الضرائب على أرباح الشركات أو ضريبة أرباح رأس المال، أو ضريبة الميراث. وكذلك فإن هذا النوع من الجنات الضريبية يفتقر إلى اتفاقيات الإزدواج الضريبي<sup>(2)</sup> من الغالبية العظمى من الدول المتقدمة. ومن أمثلة تلك الدول: أنجويلا؛ موناكو؛ برمودا؛ فانواتو؛ جزر تركس؛ وكايكوس.
- جنات تعفى الموارد الأجنبية Foreign source exempt havens: وهي الدول التي لا تفرض ضرائب على الدخل التي تم الحصول عليها من مصادر أجنبية عندما لا تتطوي هذه المصادر على أي نشاط محلي. ومن هذه الدول: كوستاريكا؛ وهونغ كونغ؛ وسيشيل؛ وسنغافورة؛ وبنما.
- جنات منخفضة العبء الضريبي Low- tax havens: وهي الدول التي تفرض ضرائب على دخل الأفراد في جميع أنحاء العالم، وتقدم مزايا ضريبية، وفرص لاستخدام معاهدات الإزدواج الضريبي من أجل تخفيف العبء المالي. ومن هذه الدول: النمسا؛ وبربادوس؛ وسويسرا؛ وهولندا.

كما يوجد تصنيف آخر للجنات الضريبية التي تستخدمها الشركات كوسيلة لتقليل ما عليها من ضرائب إلى أقل حد ممكن، وعليه تنقسم هذه الجنات إلى:

- الجنات الضريبية الرئيسية، وهي الأماكن التي ينتمي إليها رأس المال.
- الجنات شبه الضريبية، وهي المناطق التي تنتج السلعة بهدف بيعها خارج حدود المنطقة.

<sup>(2)</sup> هي اتفاقيات ومعاهدات تقوم بعض الدول بإبرامها لتجنب الإزدواج الضريبي، وتستفيد منها شركات القطاع العام والخاص مما يُعزز الأهداف الإنمائية للدولة التي أبرمت تلك الاتفاقيات.

• الجنات الضريبية الإنتقالية، وهي المناطق الموصلة للجنات الضريبية.

ومما سبق ووفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيمكن حصر أبرز أهم الجنات الضريبية في العالم، وهي: دول أيرلندا؛ سنغافورة؛ هولندا؛ المملكة المتحدة؛ سويسرا؛ لوكسمبرج؛ هونج كونج؛ قبرص؛ تايوان؛ مالطا؛ جزري؛ جزيرة مان؛ الأراضي البريطانية وراء البحار (برمودا + جزر كايمان)؛ جبل طارق؛ موريشيوس؛ كزراكاو؛ ليختشتاين؛ الباهاما؛ ساموا (محمود الدمرداش، 2020: 32).

وقد اختلفت هذه الجنات الضريبية عام 2019 حيث أصدر مسئولوا جزر فيرجن البريطانية تقريراً يزعم أن الأراضي البريطانية ليست ملاذاً ضريبياً بل هي مساهماً قوياً في الاقتصاد العالمي. كما أعطى الاتحاد الأوروبي جزر فيرجن - التي تعد أعلى ملاذ ضريبي في العالم نظراً لإمتلاكها نحو خمسة أضعاف قيمة ما ينبغي أن يتمتع به اقتصادها - حتى نهاية 2019 للامتنال للإصلاحات الضريبية وتجنب الهبوط في القائمة السوداء للملاذ الضريبي 2020. كما أن مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية بالاتحاد الأوروبي قد أزال دولة تايوان من القائمة السوداء عام 2019 بعد تعهدها بإصلاح النظام الضريبي بها، بعد أن تم تصنيفها كملاذ ضريبي عام 2017. وكذلك تقوم بعض الدول بعمل إصلاحات في أنظمتها الضريبية مما يجعل الاتحاد الأوروبي يحذفها من القائمة السوداء للملاذات الضريبية مثل: جزر كايمان؛ وليختشتاين؛ وكوراكاو.. وغيرها. وعلى النقيض، تعتبر جزيرة ساموا أكثر دول العالم سرية من الناحية الضريبية، وأيضاً دولة جيرسي وهي إحدى الجزر التي تُصنف على أنها الأكثر عدوانية في العالم (محمود الدمرداش، 2020: 32-33).

### 3-1 الآثار الاقتصادية لانتشار الجنات الضريبية في العالم:

يوجد عدة آثار لانتشار الجنات الضريبية على كل من الدولة المضيفة والدولة المصدرة. يمكن إبرازها في (Nasr El-din, 2016: 9-11):

1-3-1 الآثار الاقتصادية على الدولة المضيفة: تستفيد الدولة المضيفة والتي تعمل كجناة ضريبية بسبب جذبها للمزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر مما يساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي فيها. وكل هذا يتوقف على مدى تكامل الأسواق في هذه الدول والبنية التحتية للدولة. ويمكن من خلال الجنات الضريبية نقل الفن التكنولوجي، وزيادة الإنفاق العام وغيرها. وهذا بدوره يزيد من الإيرادات العامة لتلك الدول، ويرفع من مستويات النمو فيها حيث إنها من خلال الأموال الداخلة لتلك الدول يمكنها استخدام هذه الأموال في الاستثمار العام، ورفع البنية التحتية، ويقلل من معدل البطالة فيها. وبذلك يعود عمل الدولة كجناة ضريبية بعدة آثار إيجابية عليها.

1-3-2 الآثار الاقتصادية على الدولة المصدرة: حيث تتأثر الدولة المصدرة للأموال للجنات الضريبية بعدة آثار منها: تزايد التفاوت في توزيع الدخل نتيجة إمكانية تحويل أصحاب الدخل المرتفعة أموالهم إلى الجنات الضريبية من خلال تهريبهم من دفع الضريبة عكس أصحاب الدخل المنخفضة. وهذا أيضاً ينطبق على المنشآت حيث يمكن للمنشآت الكبيرة التهرب من دفع الضريبة وتحويل أموالهم إلى الجنات الضريبية، أما المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تدفع معدلات ضريبة أكبر. وهذا بدوره يؤثر سلباً على الإيرادات العامة وبالتبعية الاستثمار العام، ويساعد في رفع معدلات البطالة في الدولة، الأمر الذي يزيد العجز في ميزان المدفوعات

بسبب هروب رؤوس الأموال من الدولة المصدرة إلى المضيفة، وهذا له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي فيها.

وجدير بالذكر أن للملاذ الضريبي تكلفة اجتماعية واقتصادية كبيرة حيث تقدر الثروات النازحة في نحو 80 ملاذاً ضريبياً عدة تريليونات الدولارات، وقد يمكن لهذه الأموال القضاء على الفقر في معظم أنحاء العالم. علماً بأنه من أهم الآثار المعنوية لممارسات التهرب الضريبي للملاذات هو إجبار الدول على تخفيض معدل ضرائبها حتى تستطيع أن تجذب الاستثمارات في ظل وجود تلك الجناح التي توفر فرص تحقيق الأرباح بدون دفع الضريبة المستحقة. مما يؤدي إلى المزيد من خفض معدل الضريبة ومنح المزيد من الامتيازات الضريبية، الأمر الذي يؤثر في إيرادات الدول وقدرتها على توفير الخدمات الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن لهروب أموال الضرائب إلى الجناح الضريبية من الدول المصدرة آثاراً سلبية على الحسابات القومية فيها بسبب أن هذا يؤدي إلى عدم مصداقية هذه الحسابات نتيجة هروب أموال الإيرادات في صورة الضرائب. حيث إن حسابات الضرائب تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي الذي يساوي تعويضات العاملين + الضرائب - الدعم + إجمالي فائض التشغيل / الدخل المختلط (الأمم المتحدة، 2005: 26). وبالتهرب الضريبي يجعل هناك حالة من عدم الشفافية في حساب الناتج المحلي الإجمالي، وبالتبعية في الحسابات القومية مما ينعكس بالسلب على معرفة معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية الأمر الذي يؤثر في قدرة الدولة على توسيع معدلات النمو فيها.

## 2- السياسة النقدية في الدول النامية:

تُعد السياسة النقدية جزءاً أساسياً من السياسات الاقتصادية العامة للدولة من القرن العشرين يمكن من خلالها تحقيق الأهداف الاقتصادية لها. وقد توجد عدة تفسيرات مختلفة لها، فهي عبارة عن مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقود ولبلوغ هدف اقتصادي معين مثل التشغيل الكامل. فهي بذلك تشتمل على تنظيم عرض النقود عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي. وبذلك يُنظر إليها على أنها عملية إدارة ومراقبة عرض واستخدام النقود والصرف الأجنبي في الاقتصاد بقصد تحقيق أهداف معينة. وعليه فهي عبارة عن مجموعة إجراءات تقوم السلطة النقدية بتطبيقها فيما يخص شؤون النقد والإئتمان وذلك بالتأثير على حجم النقد ووسائل الدفع (نسرين بدوي، 2018: 63).

ويمكن القول أن السياسة النقدية هي السياسة التي تستخدمها السلطات النقدية في الدولة للتأثير على المعروض النقدي وتوجيه الإئتمان من خلال الجهاز المصرفي للوصول إلى بعض الأهداف الاقتصادية فيها.

### 2-1 أهداف وأدوات السياسة النقدية في الدول النامية:

يمكن للسياسة النقدية المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة وذلك باستخدام عدة أدوات تسمى بأدوات السياسة النقدية. ويمكن إبراز أهم هذه الأهداف والأدوات بالنسبة للدول النامية، فيما يلي:

#### 2-1-1 أهداف السياسة النقدية في الدول النامية:



توجد عدة أهداف للسياسة النقدية تسمى بالأهداف النهائية يسعى البنك المركزي الممثل للسلطة النقدية لتحقيقها مثل: تحقيق التوظيف الكامل، وتحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار في معدلات الفائدة؛ والمستوى العام للأسعار؛ والأسواق المالية؛ وسوق الصرف.... وغيرها. إلا أنه لا يمكنه التأثير في هذه الأهداف مباشرة، ولكن من خلال مجموعة من الأهداف الوسيطة بين أدوات السياسة النقدية والهدف النهائي المراد تحقيقه. وتسمى هذه الأهداف بالمتغيرات الوسيطة والتي يجب أن يتوافر فيها عدة شروط أهمها: أن تكون قابلة للقياس بدقة وبسرعة؛ وأن يمكن للبنك المركزي التحكم فيها؛ وأيضاً أن يكون لها تأثيراً متوقعاً على الهدف النهائي وكذلك ترتبط به ارتباطاً وثيقاً. وهي مثل: المجاميع النقدية M1, M2, M3، وأسعار الفائدة طويلة وقصيرة الأجل. ويُلاحظ أن هذه المتغيرات لا تتأثر بشكل مباشر بأدوات السياسة النقدية ومن أجل ذلك يستخدم المركزي متغيرات أخرى تسمى بالأهداف أو المتغيرات التشغيلية التي تتأثر بشكل مباشر بالمتغيرات في أدوات السياسة النقدية، وأهم هذه المتغيرات: القاعدة النقدية<sup>(3)</sup>؛ ومعدلات الإقراض ليلية واحدة؛ وإجمالي الإحتياطيات لدى البنك المركزي (عبد المطلب عبد الحميد، 2003: 92-95).

وتركز الدول النامية على استهداف التضخم على المدى المتوسط وهذا ليس على حساب النظر في التأثير على الاقتصاد الحقيقي والنظام المالي لتلك الدول، فاستقرار المستوى العام للأسعار يعتبر هدفاً أساسياً يتطلب التأثير على معدلات الفائدة والمرونة في سعر الصرف. وعليه تحولت العديد من الدول النامية من

<sup>(3)</sup> تشمل القاعدة النقدية على مجموع العملة في التداول + الإحتياطيات لدى البنك المركزي.

الاستهداف الكمي لفوائض الأرصدة الاحتياطية للبنوك إلى استهداف سعري يتمثل في توحيد وإدارة سعر الفائدة على الإيداع والإقراض لليلة واحدة. وهذا من أجل رفع معدلات التوظيف، وتحفيز النشاط الإنتاجي وجذب الاستثمارات وتوجيه الائتمان المصرفي. وهذا يتطلب تحقيق الاستقرار المالي والنقدي للدول النامية، ومن أجل تحقيق ذلك يمكن لهذه الدول استخدام عدة أدوات للسياسة النقدية، سيتم عرضها فيما يلي.

## 2-1-2 أدوات السياسة النقدية في الدول النامية:

تستعين السلطة النقدية في الدول النامية والمتمثلة في البنك المركزي بأدوات متنوعة للسياسة النقدية للتأثير على الحجم الكلي للتمويل المصرفي، وتختلف هذه الأدوات وفقاً للتطور الاقتصادي لهذه الدول وتطور نظامها المصرفي وحجم التعاملات في أسواقها المالية، ومدى استقلالية بنكها المركزي. هذا بالرغم من أن هذه السياسة تُعد أقل فعالية في الدول النامية نتيجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها اقتصادها القومي، وضيق نطاق الأسواق المالية فيها. كما أنها يندر توافر أسواق نقدية منظمة لديها؛ كذلك فإن البنوك التجارية في هذه الدول تميل إلى تقديم الائتمان المصرفي للتمويل قصير الأجل (كقطاع التجارة). وأيضاً تعاني تلك الدول من ضعف الوعي النقدي والمصرفي لدى الأفراد فيها، فيهتمون بالإحتفاظ بأصولهم في شكل عملة وليس ودائع أو أوراقاً مالية؛ وعدم وجود استقرار في المناخ السياسي؛ وتقلب وضع موازين مدفوعاتها؛ وتخلف النظم الضريبية مما لا يشجع على الاستثمار الأجنبي؛ واعتماد تلك الدول أيضاً على وسائل التمويل التضخمي أو ما يُعرف بالتمويل بالعجز في تمويل التنمية؛ ووجود تركُّز للدخل والعمالة على الإنتاج الأولي.

وعليه فلا تصلح جميع الأدوات الكمية للسياسة النقدية في هذه الدول، ولكن يقتصر اعتمادها على نسبي الاحتياطي والسيولة من ناحية وعلى الأدوات الخاصة (النوعية والمباشرة) من ناحية أخرى. وبذلك تنقسم أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها تلك الدول إلى أدوات كمية، وأخرى نوعية، وأخرى مباشرة، ويمكن إبرازها في:

### 1-2-1-2 الأدوات الكمية للسياسة النقدية، وأهمها:

تستعين الدول النامية ببعض هذه الأدوات لتحقيق أهدافها الاقتصادية، منها:

- **سعر إعادة الخصم**، وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الإقراض منه لزيادة قدرتها على منح الإئتمان أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية لدى المركزي لحصولها على السيولة النقدية اللازمة لتمكنها من زيادة حجم الإئتمان المقدم لعملائها. وتعد هذه الأداة غير فعالة بالقدر الكافي في الدول النامية لتساهم في تحقيق أهدافها الاقتصادية. وذلك بسبب أن هذه الدول غالباً ما تواجه طلباً متزايداً على الإئتمان بغض النظر عن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الإئتمانية التي تقدمها لعملائها. كما أنه في بعض هذه الدول توجد فروع لبنوك أجنبية، وهذا يقلل من إقراضها من البنك المركزي بسبب احتفاظها بإحتياجات نقدية واعتمادها في الحصول على التمويلات من الأسواق الأجنبية. كما إنها تنخفض مرونة الطلب على الإئتمان لتغير سعر الفائدة لديها، فعندما يرغب البنك المركزي في تقليل مقدرة البنوك التجارية على

الإقراض في فترات التضخم فإن تغيير معدل الخصم لا يؤثر في ذلك لأن الدول النامية تواجه طلباً متزايداً على الائتمان مهما ارتفعت أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها لعملائها، هذا من شأنه تقليل فعالية أداة سعر الخصم في كثير من الدول النامية.

وبالرغم من هذا قد اتجهت بعض هذه الدول إلى تخفيض سعر الخصم في السنوات الأخيرة لزيادة قدرة البنوك على منح الائتمان بما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي فيها. فعلى سبيل المثال، خفض البنك المركزي لدولة مصر - كأحد الدول النامية- سعر الخصم من 19.25% - 9.75% في الفترة 2017-2022 (البنك المركزي المصري، 2022). وعليه اتجهت بعض تلك الدول للاستعانة بهذه الأداة ومحاولة جعلها فعالة.

- **نسبة الاحتياطي القانوني/ الإلزامي:** وهي عبارة عن نسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كإحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقص بحسب الظروف الاقتصادية السائدة. وتستخدم العديد من الدول النامية هذه الأداة الكمية نتيجة الأثر المباشر التي تتركه هذه الأداة على حجم الائتمان الممنوح، بما يسمح للبنك المركزي بالسيطرة على البنوك التجارية بتغيير نسبة الاحتياطي القانوني، وهو ما يعرقل قدرة هذه البنوك على خلق الائتمان. ولكن في معظم تلك الدول التي ليست لديها أسواق مالية متطورة تكون نسبة الاحتياطي القانوني كبيرة فهي لا تقل عن 20%. وتتكون الودائع التي يؤخذ بموجبها الاحتياطي القانوني في هذه الدول من الودائع الجارية، والودائع الإدخارية. فعلى سبيل المثال، يتعين

على كل بنك في دولة السعودية - إحدى الدول النامية - الاحتفاظ بنسبة لا تقل عن 15% من إلتزامات ودائعه كاحتياطي.

- **عمليات السوق المفتوحة**، وهي عبارة عن عمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، للتأثير على كمية النقود المتداولة وفي قدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان. وتعتبر هذه أداة غير فعالة للتحكم في عرض النقود في العديد من الدول النامية وذلك لأسباب مختلفة أهمها: ارتفاع الدين العام الداخلي، وعدم اكتمال أركان السوق المالية والتي من شأنها جعل هذه السوق ضعيفة. وأيضاً لا تكون فعالة في حالات الركود الشديدة التي تسود فيها حالة التشاؤم والخوف من استمرار الكساد في بعض تلك الدول. كما أن الدول النامية تعتمد بشكل أساسي على الإقتراض من البنوك التجارية عن طريق منح النقود القانونية للمقترضين بدلاً من خلق الودائع الإئتمانية. وبما أن البنوك المركزية في هذه الدول هي المسؤولة عن خفض أو زيادة المعروض النقدي، فلا يمكن للبنوك التجارية تغيير حجم الإئتمان المصرفي فيها، وبالتالي عرض النقود. كل هذا يستحيل معه تطبيق سياسة السوق المفتوحة على نطاق واسع في الدول النامية.

## 2-2-1-2 الأدوات النوعية:

وهي الأدوات التي تستعين بها السلطة النقدية مع الأدوات الكمية للوصول إلى الأهداف الاقتصادية. وتؤثر هذه الأدوات على الوجة التي يوجه نشاط الجهاز المصرفي إليها وليس حجم النشاط في حد ذاته. وتستخدم الدول النامية هذه الأدوات في معظم بنوكها التجارية فتقوم بتحديد السقف الإئتماني للقروض وتوجيه النصائح

للتوسع أو للحد من القروض لبعض القطاعات، وعليه فإن لهذه الوسائل فعالية في الرقابة على القروض في هذه الدول. وأهم تلك الأدوات المستخدمة في هذه الدول:

- **تحديد هامش الضمان**، وذلك بقيام البنوك التجارية بتقديم تسهيلات إئتمانية للمضاربة في سوق الأوراق المالية. فيتم عند شراء الأفراد للأوراق المالية تمويل الشراء من جانبيين، الأول يمول من أموالهم الخاصة ويمثل هامش الضمان المقدم من الأفراد عن القروض الممنوحة للمضاربة، ويمول الجانب الثاني من مشترياتهم من الأوراق المالية من خلال التسهيلات الإئتمانية المقدمة لهم من البنوك التجارية. وتستخدم البنوك التجارية في الدول النامية هذه الأداة لزيادة منحها للإئتمان بما يزيد من الاستثمارات فيها، فقامت بعض هذه الدول بتوسيع هامش الضمان بمقدار يقترب من 3% (البنك المركزي المصري، 2022).

- **الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع**، فقد تلجأ البنوك المركزية في الدول النامية إلى استخدام هذه الأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان، والتحكم في حجم السيولة في الاقتصاد. حيث إنها تقوم برفع أسعار الفائدة على الودائع الآجلة، وتقديم إمتيازات أخرى كإمكانية السحب منها قبل إنتهاء فترات آجالها، مما ساهم في زيادة الودائع لديها وارتفاع أسعار الفائدة في السوق وبالتالي زيادة أرباحها، ومقدرتها على منح الإئتمان. وهنا يتدخل البنك المركزي بهدف التحكم في حجم السيولة في الاقتصاد من خلال وضع حداً أقصى لأسعار الفائدة على الودائع الجارية لا يمكن للبنوك التجارية تجاوزها، وهذا اتضح بشكل كبير في الأونة الأخيرة في دولة مصر بقيام البنك المركزي المصري

برفع معدل الفائدة على الودائع إلى 18% بعد أن كان وصل إلى 11% وهذا عمل على ضخ المليارات إلى الجهاز المصرفي المصرفي بما يساعد السلطات على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية (البنك المركزي المصري، 2022).

- الرقابة على شروط البيع بالتقسيط، وهي ضمن الأدوات النوعية للسياسة النقدية وخاصة بالنسبة للدول النامية، حيث إنها تتسم بزيادة حجم إنفاقها الإستهلاكي والبيع بالتقسيط، والذي يتم من خلال قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم من ثمن السلع وسداد باقي القيمة بالتقسيط. ونتيجة الإفراط في ذلك ظهرت مشكلات اقتصادية أبرزها التضخم، وفي هذه الحالة يتدخل البنك المركزي براقبته على الإنفاق الإستهلاكي بهدف الحد من تنامي الطلب على تلك السلع، من خلال رفع قيمة المبلغ المقدم من ثمن السلع وتخفيض مدة التقسيط لكي يمكن تخفيض حجم الطلب عليها (نسرین بدوي، 2018: 96).

### 3-2-1-2 الأدوات المباشرة:

وتجاً إليها البنوك المركزية في الدول النامية للرقابة على عرض الإئتمان المصرفي في حالة عدم نجاح الأدوات الكمية والنوعية في تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة. فتستعين هذه الدول بالإقناع الأدبي، ويرتكز على ما يتمتع به البنك المركزي من سلطة على البنوك التجارية، وتتخذ هذه الأداة صورة ما يدلي به من تصريحات وما يقوم بتوجيهه من نصائح إليها. هذا بالإضافة إلى الاجتماعات المنعقدة مع مديري البنوك بغرض تبادل الرأي في الشؤون المتعلقة بالنقد والإئتمان،

ومحاولة إقناعهم بالسياسة النقدية المناسبة في ظروف معينة. وتتوقف هذه الأداة على مدى حداثة العهد بالبنوك المركزية. والتعليمات والأوامر الملزمة، حيث يعطي القانون البنك المركزي - في تلك الدول - الحق في إصدارها للبنوك التجارية فيما يخص ممارستهم نشاط في مجال الإقراض والاستثمار. وهذه الأوامر تعد ملزمة، ويترتب على عدم التزام البنوك التجارية بها تعرضها للعقوبة والغرامة مثل حرمانه من الإقراض أو الإمتناع عن خصم ما يقدمها من أوراق تجارية ... وغيرها.

ويمكن استنتاج أن السلطة النقدية (البنك المركزي) تستخدم السياسات النقدية وفقاً للظروف الاقتصادية للدولة من خلال عدة أنواع لها، منها: سياسة إدارة السيولة، وهي عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي يصدرها المركزي للتحكم في عدد الوحدات النقدية المتداولة في الدولة للحفاظ على استقرار القيمة المحلية للعملة الوطنية. وهنا يتم استخدام نوعين من الأدوات النقدية، هي: أدوات كمية مثل سعر إعادة الخصم، ونسبه الإحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة. والأدوات النوعية وأهمها الإقناع الأدبي، أو التعليمات والأوامر المباشرة. والسياسات التمويلية "الإئتمانية"، وترتكز على كيفية توزيع عدد وحدات الأرصدة النقدية المتاحة في الاقتصاد بين الوحدات الاقتصادية المختلفة بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية للمجتمع، لضمان تمويل القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية وفقاً لظروف الدولة الاقتصادية. وسياسات الرقابة على النقد الأجنبي وسعر الصرف، وتهدف إلى التأثير على حجم الأرصدة النقدية المتاحة من العملات الأجنبية ومستوى الطلب عليها لسد الفجوة بين حجم الطلب الداخلي عليها والكمية المعروضة منها. وذلك للحفاظ على قيمة العملة داخلياً وخارجياً، وتكوين احتياطات نقدية من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل، أيضاً بما يضبط حركة رؤوس



الأموال الأجنبية من الداخل إلى الخارج وتنظيم الاستثمارات الأجنبية (نسرین بدوي)،  
2018: (100-102).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الدول النامية - التي تعاني من نقص في الإحتياجات من النقد الأجنبي لديها - تلجأ إلى تطبيق سياسات الرقابة المباشرة على النقد الأجنبي. وتتمثل في قيام السلطات النقدية بتحديد الكيفية التي يتم بها توزيع المتوفر للدولة من أرصدة نقدية أجنبية على الاستخدامات المختلفة. ورفع درجة تنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية من خلال فرض مجموعة من القوانين والإجراءات التي تمكن هذه السلطات من السيطرة على كافة موارد النقد الأجنبي المتاحة للدولة. وقيامها بتحديد الإجراءات والنظم التي يجب على الأفراد والمؤسسات اتباعها للحصول على النقد الأجنبي بغرض تسوية معاملاتها ومدفوعاتها الخارجية، كتراخيص الإستيراد، حيث تمنح تراخيص يتم بموجبها استيراد السلع والخدمات الضرورية ومدخلات الإنتاج بدون قيود، وفي المقابل منع استيراد السلع والخدمات الكمالية.

هذا بالإضافة إلى انتشار العولمة المالية في الدول النامية التي يتبعها آثاراً سلبية عليها، وأبرزها: مخاطر غسل وهروب الأموال المحلية إلى الخارج، فمن خلال التحرير المالي الذي اتجهت إليه الدول النامية خلال التسعينات هربت العديد رؤوس الأموال من هذه الدول إلى الخارج. بما يعني خروج المدخرات المحلية للاستثمار في الخارج، وهذا يزيد من اتساع الفجوة بين الادخار والاستثمار فيها. وكذلك يعرقل عمل السلطة النقدية في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية من خلال السياسة النقدية.

### 3- دور الجنات الضريبية في تقليل فعالية السياسة النقدية في الدول النامية:

كان ولا زال للجنات الضريبية الدور الكبير في عرقلة عمل السياسة النقدية في الدول النامية، فكلما اتسع انتشار الدول التي تعمل كملاذ ضريبي فإن هذا من شأنه يوسع دائرة الفساد وزيادة التهرب الضريبي بجميع صوره في الدول النامية. حيث تبلغ تكاليف التهرب الضريبي التي تتحملها الدول المصدرة أكثر من 3 تريليونات دولار سنوياً، كما يُقدر حجم الرشاوى المتداولة سنوياً ما بين 2-5.1 تريليون دولار. وكذلك هناك مبالغ طائلة أخرى تضيع نتيجة دخولها في الأنشطة غير المشروعة، والتي يمكن توجيهها إلى الرعاية الصحية والتعليم ومشروعات البنية التحتية لصالح ملايين الأفراد في الدول النامية بمعظم أنحاء العالم. وتجدر الإشارة إلى أن التكلفة التي تتحملها المجتمعات أكبر من ذلك بكثير، فالفساد يؤدي إلى تشويه منظومة الحوافز الاقتصادية وإضعاف ثقة الأفراد في المؤسسات العامة. وجدير بالذكر أن الأموال الضائعة من الدول المصدرة تمثل مشكلة مقصورة عليها بمفردها وتتطلب لحها سياسات محلية قوية وتعاوناً مع السياسات العالمية، مما يترتب عليه تحقيق منافع على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي (Knuutinen, R. 2014: 62).

كذلك قدر صندوق النقد الدولي حجم الإيرادات العامة الضائعة على الدول سنوياً نحو 500-600 مليار دولار، يمثل نصيب الاقتصادات ذات الدخل المنخفض من تلك الإيرادات الضائعة نحو 200 مليار دولار- وهي تفوق قيمة المعونات الأجنبية التي تتلقاها تلك الاقتصادات. كما بلغت خسائر ضريبة الدخل الفردي العالمية نحو 200 مليار دولار سنوياً. علماً بأن هذه التقديرات تعتبر غير مؤكدة

بشكل كبير بسبب السرية المالية والبيانات الرسمية غير المكتملة؛ وعدم وجود تعريف مقبول بشكل عام للملاذ الضريبي (Shakson, 2019: 7).

كما قدرت الأونكتاد حجم الإيرادات العامة المفقودة الهاربة إلى الجنات الضريبية بحوالي 190-290 مليار دولار سنوياً منهم 66-84 مليار دولار من الدول النامية وهو ما يمثل نحو ثلثي حجم المعونات التنموية الرسمية التي تذهب إلى هذه الدول. أما بالنسبة للشركات، فتعتمد على "نقل الأسعار" للتهرب الضريبي ونزوح رؤوس الأموال من الدول النامية، من خلال قيام الشركات الدولية بتسعير منتجاتها وخدماتها المقدمة إلى أجزاء مختلفة من شركتها بهدف التحكم في الأرباح والخسائر بشكل يخفض من قيمة الضريبة المدفوعة. وجدير بالذكر أن هذه الممارسة قد تكلف الدول النامية حوالي 160 مليار دولار سنوياً وهو ما يزيد عن إجمالي ميزانيات المعونة القادمة من الدول الغنية إليها (محمد جابر، 2015: 7-9).

وبتسليط الضوء على الآثار التي يتركها هروب الأموال من بعض الدول النامية - على سبيل المثال دولة مصر - إلى الجنات الضريبية فيلاحظ أنه قد قدرت شبكة العدالة الضريبية تكلفة ممارسات التهرب الضريبي المختلفة ونقل الأرباح عن طريق الجنات الضريبية فيها بنحو 68 مليار جنيهاً مصرياً سنوياً. أما منظمة النزاهة العالمية فقدرت تكلفة سوء التسعير - وهي من أهم وسائل التهرب الضريبي من خلال الجنات الضريبية - في الفترة ما بين 2001 و 2010 بنحو 3.22 مليار دولار (170 مليار جنيه مصري). كما يُلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية المقدمة من الجزر الملاذية إلى مصر لا يتناسب مع حجم هذه الجزر التي لا يزيد عدد سكانها عن عشرات الآلاف. ويعد السبب الأساسي وراء كثرة الشركات الوهمية

الموجودة في هذه الجزر هو تسجيل رجال أعمال سواء مصريين أو غير مصريين شركاتهم في هذه الدول لتحويل الأرباح إليها، وتقادى دفع الضريبة المستحقة على أرباحهم عن طريق تحويلها إلى تلك الشركات الموجودة في دول لا تقوم بتحصيل ضريبة على الأرباح مما يؤدي إلى إخفاء بيانات المساهمين الحقيقيين بما فيها جنسياتهم، وتظهر في السجلات المصرية على شكل استثمارات أجنبية (محمود الدمرداش، 2020: 30).

وتجدر الإشارة إلى أن كمية الأموال التي يمكن لمصر الحصول عليها من تلك الشركات تمثل نسبة كبيرة من إجمالي العوائد الداخلة للموازنة العامة للدولة. هذا مع أن الأرقام الحقيقية الخاصة بالممارسات التي من شأنها إخفاء نشاطاتها للتهرب من دفع الضرائب غالباً ما تكون نسبتها أكبر من ذلك. هذا بالإضافة إلى وجود هذه الأموال في الخارج الأمر الذي يعمل على غياب فرصة استثمارها داخل الدولة وما قد يترتب عليها من أرباح وتنمية.

وهنا يجب التنويه عما يُسمى بالمنافسة الضريبية التي تشبه المنافسة الكاملة في سوق السلع حيث لا يستطيع البائع التحكم في سعر المنتج ولا يمكن أن يؤثر فيه، ويجب أن وكيف ظروفه وفقاً للسعر المفروض نتيجة لآليات العرض والطلب. ويمكن توضيح المنافسة الضريبية للملاذات الضريبية في العالم حيث تتنافس هذه الجنات على تخفيض معدل الضريبة على الدخل والأرباح خاصةً بالنسبة لأصحاب شرائح الدخل العليا. وبذلك تؤدي هذه المنافسة إلى صراع مالي نحو القاع كوسيلة لجذب أو الحفاظ على المستثمرين الأجانب، فالضريبة على الدخل قد انخفضت في كلٍ من الدول النامية والمتقدمة، في حين أن الضرائب غير المباشرة الأخرى ترتفع،

وبالتالي فإن الهيكل الضريبي يصبح غير تصاعدي، مما يعني وجود اتجاه عالمي لتحميل الطبقات الأقل دخلاً الجزء الأكبر من العبء الضريبي.

وجدير بالذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعد محركاً للتكامل الاقتصادي الدولي الحقيقي، لأنه يُحفز النمو ويخلق فرص عمل، ويساهم في زيادة الإنتاجية للدول من خلال انتقال رؤوس الأموال والمهارات والتكنولوجيا. لذا يضع العديد من الدول سياسات لجذب المزيد من هذا الاستثمار لزيادة إنتاجيتها. ولكن في الواقع، قد يكون هذا الاستثمار وهمي مما يؤثر بالسلب على الدول العابر بها حيث قد لا تقوم الشركات متعددة الجنسيات بأية أنشطة تجارية حقيقية بل تقدم تمويلاً داخلياً أو تدير أصولاً غير ملموسة بهدف تقليل الفاتورة الضريبية العالمية لها. وقد قدر صندوق النقد الدولي تلك الاستثمارات الوهمية بما يقرب من 40 مليار دولار عام 2021، تتلقى كل من لوكسمبرج؛ وهولندا ما يقرب من نصفها. بينما تستحوذ معهم كل من فيرجن البريطانية؛ وسنغافورة؛ وبرمودا؛ جزر كايمان؛ وسويسرا؛ وهونغ كونغ؛ وأيرلندا؛ وموريشيوس على أكثر من 85% من جميع الاستثمارات الوهمية. وتستخدم هؤلاء الدول مجموعة من الاستراتيجيات الجاذبة للكثير من الاستثمارات الأجنبية هذه تُعرف "بالهندسة المالية"، التي تستفيد منها الشركات متعددة الجنسيات بتقديم عدة مزايا مربحة كجعل معدلات الضريبة للشركات الفعلية منخفضة جداً أو صفرية؛ وبتحويل مبالغ كبيرة في جميع أنحاء العالم أو نقل أصول غير ملموسة عالية الربحية بسهولة، أو بيع خدمات رقمية من الجنات الضريبية دون أن يكون للشركة وجود مادي فيها.

وبالنسبة لمنطقة الكاريبي تشكل الخدمات التي تجذب الشركات الوهمية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لها، أما أيرلندا فقد تم تخفيض معدل الضريبة على الشركات من 50% في الثمانينات إلى نحو 5% عام 2017. وبالرغم من التخفيضات الضريبية هذه إلا أن إيرادات أيرلندا قد ارتفعت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لها نظراً للنمو الكبير في الوعاء الضريبي بها، الذي يعود جانب كبير منه إلى التدفقات المالية الكبيرة القادمة من الاستثمار الأجنبي. وقد تكون هذه الاستراتيجيات مفيدة لأيرلندا، لكنها تؤدي إلى تآكل الأوعية الضريبية في اقتصادات أخرى. فيلاحظ انخفاض المتوسط العالمي لمعدلات الضريبة على الشركات من 40% عام 1990 إلى نحو 25% عام 2017، مما يعمل على تضخيم أرقام الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر في دول الجنات الضريبية. فعلى سبيل المثال، فُدر نمو الناتج المحلي الإجمالي في أيرلندا بنسبة 26% عام 2015 بعد قيام بعض الشركات متعددة الجنسيات فيها بنقل حقوق الملكية الفكرية إليها. وبذلك تستغل الشركات متعددة الجنسيات ما يسمى "بأسعار تحويل المعاملات" فيما بين الشركات التابعة لها لتحويل الأرباح من الدول ذات الضرائب المرتفعة إلى الدول ذات الضرائب المنخفضة. فعلى سبيل المثال، قد تمتلك شركة ما براءة اختراع في ملاذ منخفض الضرائب وتفرض مستوى باهظ من إتاوات العلامات التجارية على الشركات التابعة في الدول مرتفعة الضريبة، وبالتالي زيادة الأرباح إلى الحد الأقصى في الدولة ذات الضرائب المنخفضة. وتُعد الشركة متعددة الجنسيات في هذه الحالة كياناً واحداً، ويتم توزيع الأرباح جغرافياً وفقاً لمعادلة تعكس النشاط الاقتصادي الحقيقي، والتي يمكن أن تضم مزيج من المبيعات والتوظيف والأصول الملموسة، وأيضاً وفقاً للأمور السياسية الخاصة بكل

دولة (Lane and Ferretti, 2017: 14-15; Crivelli, De Mooij and Keen, 2015: 4).

وعلاوة على ذلك، فإن التجاوزات الضريبية تعمل على استمرار وتفاقم عدم المساواة اقتصادياً، إذ تُفيد الأغنياء على حساب الفقراء. وقد وصل عدم المساواة عالمياً إلى مستويات مرتفعة، حيث نكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه عام 2013 أغنى 8% من سكان العالم يحصلون على نصف مجموع الدخل العالمي، تاركين النصف الباقي للنسبة المتبقية (UNDP, 2013: xi). كما أظهرت منظمة أوكسفام أن أغنى 1% من سكان العالم كانوا في عام 2014 يمتلكون نحو 48% من الثروة العالمية - بالمقارنة بعام 2010 كانت تبلغ هذه النسبة 44% (الأمم المتحدة، 2016: 11-12).

كل هذا من شأنه التأثير السلبي على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية حيث إن هروب رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج يقلل من السيولة في الجهاز المصرفي بها، والتي تساعد السلطة النقدية على اتخاذ السياسات النقدية اللازمة. وهذا بدوره يعني أن كثرة انتشار الجناات الضريبية والتسهيلات المقدمة منها للهاربين من دفع الضريبة يعرقل عمل السياسات الاقتصادية في الدولة، وبالأحرى السياسة النقدية فيها. فبهروب الأموال إلى الجناات الضريبية تجد السلطة النقدية في بعض الدول النامية نفسها عاجزة عن رسم السياسة النقدية المناسبة لدفع عجلة التنمية فيها بسبب عدم قدرتها على خفض معدلات الضريبة فيها، والاعتماد عليها في توفير جزء كبير من الأموال اللازمة لأداء مصروفاتها العامة.

وللتأكد من أن انتشار الجنات الضريبية يقلل من فعالية السياسة النقدية في الدول النامية يمكن اختبار العلاقة بينهما، فيما يلي.

#### 4- قياس أثر الجنات الضريبية على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية:

اتضح مما سبق أن الجنات الضريبية لها على دوراً كبيراً في تقليل فعالية السياسة النقدية في الدول النامية، وللتأكد من ذلك يتعين اختبار العلاقة بين انتشار الجنات الضريبية وفعالية السياسة النقدية في الدول النامية. ولذلك يقدم هذا البحث تقديراً للعلاقة بينهما باستخدام نموذج خطي. ولإبراز ذلك سيتم تناول توصيف النموذج، ونتائج التقدير بالمناقشة والتحليل.

#### 4-1 توصيف النموذج:

تستخدم الدراسة نموذج خطي لقياس العلاقة بين فعالية السياسة النقدية كمتغير تابع، ومجموعة من المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه والتي تشمل على بعض محددات تلك السياسة، والجنات الضريبية. ويأخذ النموذج هذا الشكل.

$$M_{it} = \alpha + \beta_1 I_{it} + \beta_2 IR_{it} + \beta_3 GDP_{it} + \beta_4 TH_{it} + u_{it} \quad (1)$$

حيث إن:  $i$  = عدد دول العينة محل الدراسة وعددها 40 دولة نامية، أما  $t$  = عدد السنوات وهي من عام 2013 إلى عام 2017.



ويتضح من المعادلة رقم (1) أن المتغير التابع  $M$  وهو فعالية السياسة النقدية، ويتم التعبير عنه بنسبة القاعدة النقدية إلى النقود بالمفهوم الواسع  $M3/M1$  كمؤشر تقريبي لفعالية السياسة النقدية. وتعتمد الدراسة على عدة دراسات قد استخدمت هذا المؤشر لفعالية السياسة النقدية، وأبرزها: (Bank for International Settlements (BIS), 2015)، و (Rummel, 2012)، و (Misati, 2010).

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي قد استخدم معدل القاعدة النقدية بالنسبة لعرض النقود بالمفهوم الواسع كمؤشر لفعالية السياسة النقدية.

وبالنسبة للمتغيرات المستقلة في النموذج المستخدم فيمكن تعريفها كالتالي:

•  $I =$  التضخم، ويعبر عنه بمعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك  $CPI$ . ويشير هذا المؤشر إلى التغير النسبي السنوي في تكلفة المستهلك لطلب سلة من السلع والخدمات التي قد تكون ثابتة أو متغيرة عبر الزمن.

•  $IR =$  معدل الفائدة، ومعبّر عنه بمعدل الفائدة الحقيقي السنوي المعدل بالمستوى العام للأسعار ومقاساً بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي.

•  $GDP =$  النمو الاقتصادي، ويتم استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي  $GDP$  per capita كمؤشر له. وهو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام. علماً بأن الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين في الدولة مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومطروحاً منه

أية إعانات غير مدرجة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو تدهور الموارد الطبيعية.

• **TH = الجنات الضريبية**، ويتم التعبير عنها بمعدل الضرائب على الدخل، والأرباح، والأرباح الرأسمالية (بالأسعار الجارية للعملة المحلية). وتم حسابه على أساس الضرائب المفروضة على الدخل، والأرباح، والأرباح الرأسمالية على صافي لدخل الأفراد الفعلي أو التقديري، وعلى أرباح الشركات والمشروعات، وعلى الأرباح الرأسمالية المحققة أو غير المحققة، وعلى الأراضي، والأوراق المالية، والأصول الأخرى. وهذا وفقاً لما استعانت به شبكة العدالة الضريبية ضمن بعض المؤشرات لقياس السرية المالية لدول العالم للتعبير عن انتشار الجنات الضريبية في العالم، وصندوق النقد الدولي (شبكة العدالة الضريبية، 2020)، و(إسراء فياض؛ وإسراء فرحان؛ ورشاد شهيب، 2020)، و(صندوق النقد الدولي، 2021).

• **U = حد الخطأ العشوائي.**

وتشير المعلمة  $\alpha$  إلى ثابت المعادلة، أما كل من المعلمات  $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4)$  فتعد معلمات المتغيرات المستقلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد قياس المعادلة رقم (1) ظهر في النتائج أن هناك مشكلة الارتباط السلسلي (الارتباط الذاتي) بين قيم حد الخطأ  $(u)$  عبر الزمن Autocorrelation، لتصبح نتائج تقدير المعادلة رقم (1) ولعلاج هذه المشكلة سيتم استخدام نموذج  $AR(1)$  Auto regression model، حيث يعمل فيه المتغير التابع (وهو فعالية السياسة النقدية) كمتغير مستقل مبطاً لفترة زمنية

واحدة (t-1) ويكون رمزه  $M_{i(t-1)}$ ، ليصبح النموذج الخطي المستخدم في هذا الشكل:

$$M_{it} = \alpha + \beta_1 \text{Inf}_{it} + \beta_2 \text{Ir}_{it} + \beta_3 \text{Gdp}_{it} + \beta_4 \text{Th}_{it} + \beta_5 M_{i(t-1)} + u_{it} \quad (2)$$

أما بالنسبة للتأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية وفقاً لما تقوله النظرية الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار أن المتغير التابع وهو فعالية السياسة النقدية يُعبر عنه بنسبة القاعدة النقدية إلى عرض النقود بالمفهوم الواسع، فيكون:

- **التضخم (Inf)**، وتم استخدام مؤشر أسعار المستهلكين: الذي يقيس التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة. ويكون للتضخم تأثير سالب على فعالية السياسة النقدية، فإذا ارتفع معدل التضخم تنخفض فعالية السياسة النقدية.
- **معدل الفائدة (Ir)**، وتم التعبير عنه بمعدل الفائدة الحقيقي: ومن المتوقع أن تكون العلاقة بينه وبين فعالية السياسة النقدية طردية، وهذا يعني أن زيادة معدلات الفائدة الحقيقية تعمل على ارتفاع فعالية السياسة النقدية لأن ارتفاع معدلات الفائدة تعني انخفاض معدلات التضخم، حيث إن البنك المركزي يستخدم سياسة ارتفاع معدل الفائدة لتحقيق الهدف الاقتصادي وهو مكافحة وتخفيض معدل التضخم. وعند نجاح هذه السياسة فيدل على ارتفاع فعالية السياسة النقدية.

- الناتج المحلي الإجمالي (Gdp)، وتم استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر له: وتقول النظرية الاقتصادية أنه يؤدي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج إلى ارتفاع فعالية السياسة النقدية، وبالتالي تكون العلاقة بين بينهما طردية.
- انتشار الجنات الضريبية (Th)، ومعبّر عنها بمعدل الضرائب على الدخل، والأرباح، والأرباح الرأسمالية (بالأسعار الجارية للعملة المحلية). وتوجد علاقة عكسية بينها وبين فعالية السياسة النقدية في الدول النامية، فكلما زاد معدل الضرائب في الدول النامية أدى لهروب رؤوس الأموال للجنات الضريبية مما يوسع انتشارها عالمياً، ويقلل فعالية السياسة النقدية في هذه الدول.
- فعالية السياسة النقدية مبطأة لفترة زمنية واحدة ( $M_{t-1}$ )، ومعبّر عنها بنسبة القاعدة النقدية إلى النقود بالمفهوم الواسع  $M3/M1$  مبطأ لفترة زمنية واحدة: فمن المتوقع أن تكون العلاقة بين هذا المتغير المستقل وبين فعالية السياسة النقدية طردية، حيث إنه عندما تزداد قيمتها في الفترة  $t-1$  تزداد قيمتها في الفترة  $t$ .

وتعتمد الدراسة على البيانات المجمعة Panel – data لعينة مكونة من 40 دولة نامية في الفترة من 2013 إلى 2017، وهي الفترة التي توافرت فيها معظم البيانات عن دول العينة محل الدراسة لكافة متغيرات النموذج، أي أن عدد المشاهدات 200 مشاهدة. وكذلك تعتمد الدراسة على مصادر مختلفة لبيانات جميع المتغيرات، فيتم الاستعانة ببيانات البنك الدولي من مؤشرات التنمية العالمية، والموقع الإلكتروني للبنك الدولي في الحصول على كل من مؤشر فعالية السياسة النقدية (نسبة القاعدة

النقدية إلى عرض النقود بالمفهوم الواسع)، ومؤشر انتشار الجنات الضريبية (معدل الضرائب على الدخل، والأرباح، والأرباح الرأسمالية)، ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، ومؤشر التضخم (معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، ومؤشر معدل الفائدة (معدل الفائدة الحقيقي).

### 3- نتائج التقدير:

تستخدم الدراسة البيانات المجمعة - كما سبق ذكره، ويتم استخدام البيانات المجمعة إما من خلال نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model (FEM)، أو نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model (REM). ويمثل نموذج الآثار الثابتة (FEM) أثر كافة المتغيرات التي لا تتغير عبر الزمن ولا يتم دمجها داخل النموذج، والتي تختلف لكل دولة من دول العينة. وكذلك يفترض نموذج الآثار الثابتة أن الاختلافات عبر مفردات العينة (الأربعون دولة نامية) يتم التعبير عنها من خلال الاختلافات في ثابت المعادلة. وبالنسبة لنموذج الآثار العشوائية (REM) فهو يعتبر أن الثابت يتوزع عشوائياً لجميع مفردات العينة (الدول) (Gujarati, 2003: 640-651).

ولكي يمكن اختيار أحد النموذجين لإتمام القياس يتم إجراء اختبار هوسمان **Hausman**، الذي تتمثل فروضه في:

- فرض العدم:  $cov(x, e) = 0$ ، أي أنه يتوقع عدم وجود ارتباط بين المتغير أو المتغيرات المستقلة وحد الخطأ العشوائي، وفي هذه الحالة يكون الأفضل استخدام نموذج الآثار العشوائية.
- أما الفرض البديل:  $cov(x, e) \neq 0$ ، أي أنه يتوقع يوجد ارتباط بين المتغير أو المتغيرات المستقلة وحد الخطأ العشوائي، ومن ثم يعتبر نموذج الآثار الثابتة أفضل (Baltagi, 2005: 13-19).

فإذا أظهرت نتائج الاختبار أن قيمة الاحتمال Prob. لإحصائياته أكبر من 0.05 يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل ويتم استخدام نموذج الآثار العشوائية (REM). أما إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من 0.05 فإنه يتم استخدام نموذج الآثار الثابتة (FEM) (مجدي الشوربجي، 2011: 16-20). وتتلخص نتائج اختبار Hausman للنموذج في هذا الجدول:

الجدول رقم (1-4)  
نتائج اختبار هوسمان Hausman للنموذج

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	44.067277	29	0.0362

ويتضح من الجدول السابق أنه سيتم استخدام نموذج الآثار الثابتة (FEM) لتقدير النموذج، حيث إن احتمال إحصائية اختبار Hausman يأخذ قيمة أكبر من 0.05 فهو يساوي 0.0362.

وقد تم استخدام اختبار وايت العام **White's General** للتحقق من احتمال وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ من عدمه. وتتمثل فروض هذا الاختبار في:

- فرض العدم: ثبات تباين حد الخطأ العشوائي  
Homoscedasticity.
- الفرض البديل: عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي  
Heteroscedasticity.

فإذا اتضح من هذا الاختبار أن قيمة الاحتمال Prob. لإحصائيته أكبر من 0.05 يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل وهذا يعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي. أما إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من 0.05 يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود المشكلة ويجب علاجها. وتتخلص نتائج الاختبار للنموذج في الجدول رقم (4-2):

الجدول رقم (4-2)  
نتائج اختبار وايت العام White's General للنموذج

White's test for heteroscedasticity	
chi <sup>2</sup> (20)	3.468258
Prob. chi <sup>2</sup>	0.1765

تظهر نتائج الاختبار أن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05 فهي تساوي 0.176554 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي heteroscedasticity في النموذج المستخدم، ولذلك سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS. ويمكن تلخيص نتائج تقدير النموذج في هذا الجدول:

الجدول رقم (4-3)  
نتائج تقدير النموذج باستخدام AR(1)

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	30.41671	3.531057	0.0007
INF	-0.321352	-1.946042	0.0138
IR	0.062560	2.53028	0.0651
GDP	1.272273	3.537558	0.0007
TH	-1.279881	-2.803153	0.00063
M(-1)	0.195357	2.112636	0.0376

R-squared	0.791365
Adjusted R-squared	0.786682
F-statistic	83.9107
Prob. (F-statistic)	0.000013
Durbin-Watson stat	2.089163

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت العلاقة بين أحد المتغيرات المستقلة (التضخم، والنتائج المحلي الإجمالي، ومعدل الفائدة، والجنات الضريبية) وبين نسبة القاعدة النقدية لعرض النقود بالمفهوم الواسع علاقة طردية فإن هذا يعني أن العلاقة بين ذلك المتغير المستقل وفعالية السياسة النقدية طردية.

وتشير نتائج تقدير النموذج من الجدول السابق إلى أن قيمة ثابت المعادلة تساوي 30.41671، وهذا يعني أن مؤشر فعالية السياسة النقدية يساوي 30.41671 عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج (التضخم، والنتائج المحلي الإجمالي، ومعدل الفائدة، والجنات الضريبية) مساوية للصفر.

كما تشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين التضخم وفعالية السياسة النقدية، فإذا ارتفع معدل التضخم بمقدار الوحدة يؤدي هذا إلى انخفاض مؤشر فعالية السياسة



النقدية بنحو 0,321352، مع فرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة بالمتغير التابع. كما يتضح من النتائج أن التضخم متغير مستقل معنوي التأثير إحصائياً على فعالية السياسة النقدية عند مستوى معنوية 5%.

ويُلاحظ من النتائج أن **معدل الفائدة** يرتبط طردياً بفعالية السياسة النقدية في الدول النامية. حيث إنه في حالة ارتفاع معدل الفائدة بمقدار الوحدة، ترتفع فعالية السياسة النقدية في الدول النامية بحوالي 0,06256 حيث إن قيام السلطة النقدية باتباع سياسة رفع معدل الفائدة لمكافحة انتشار ظاهرة التضخم وهذا يعزز فعالية السياسة النقدية. وهو ما يتفق مع التأثير المتوقع لمعدل الفائدة كمتغير مستقل على فعالية السياسة النقدية. كما أن هذا المتغير المستقل معنوي التأثير إحصائياً على فعالية السياسة النقدية عند معنوية 5%.

كما تُظهر النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية بين **الناتج المحلي الإجمالي** وفعالية السياسة النقدية، حيث إنه عندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار الوحدة تزداد فعالية السياسة النقدية بنحو 1,27227، وتعد هذه العلاقة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 5%.

أما **الجنات الضريبية** فيتضح من النتائج أنها ترتبط عكسياً بفعالية السياسة النقدية في الدول النامية، حيث إنه إذا زاد انتشار الجنات الضريبية بسبب زيادة معدل الضريبة فيها بمقدار الوحدة تنخفض فعالية السياسة النقدية في تلك الدول بنحو 1.272273، وهذا يتناسب مع النظرية الاقتصادية. كما أن هذا المتغير المستقل

له تأثير معنوي إحصائياً على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية عند مستوى معنوية 5٪.

أما مؤشر فعالية السياسة النقدية المبطل لفترة زمنية واحدة في الفترة t-1 فيلاحظ أنه يؤثر طردياً على قيمته في الفترة t. فإذا ارتفعت فعالية السياسة النقدية في الفترة t-1 بمقدار الوحدة، ترتفع قيمتها في الفترة t بمقدار 0,195357، في حالة ثبات العناصر الأخرى. ويعد مؤشر فعالية السياسة النقدية المبطل لفترة زمنية واحدة متغير معنوي التأثير إحصائياً على مؤشر فعالية السياسة النقدية عند مستوى معنوية 5٪.

وبالنسبة لقيمة  $R^2$  فهي تساوي 0,791 أي أن المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج وهي التضخم، ومعدل الفائدة، والناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر اتساع الجنات الضريبية، وفعالية السياسة النقدية المبطل لفترة زمنية واحدة تفسر نحو 79,1٪ من التغيرات الحادثة في المتغير التابع وهو فعالية السياسة النقدية. كما أن قيمة  $Adjusted R^2$  تكاد تساوي قيمة  $R^2$  وهي 0,786 أي 78,6٪. كما يلاحظ أن قيمة F-statistic مرتفعة، باحتمال يساوي 0,00013، وهذا يدل على أن النموذج المستخدم معنوي، أي أن هناك تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة مجتمعة على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية خلال فترة الدراسة.

أما قيمة Durbin-Watson فهي تساوي 2,089 وهذا يعني أن القياس قد يخلو تقريباً من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ (u) عبر الزمن عند مستوى معنوية 5٪، أي أن قيم حد الخطأ العشوائي لا ترتبط ببعضها البعض عبر الزمن. علماً بأنه تم استخدام نموذج AR(1) كما سبق ذكره.

ويُستنتج مما سبق أن انتشار الجنات الضريبية في جميع أنحاء العالم يساعد ويشجع العديد من المؤسسات والأفراد من التهرب الضريبي واللجوء إليها هرباً من القيود الضريبية والنسب الضريبية المرتفعة المفروضة عليها. وهذا بدوره يؤثر بالسلب على الدول الهارب منها رؤوس الأموال - وهي في الغالب تكون دول نامية بسبب عدم قدرتها على خفض معدلات الضريبة فيها وعدم اعتماد ميزانيتها العامة على مورد آخر للإيرادات العامة - بسبب أن التهرب الضريبي هذا يعمل على انخفاض الإيرادات العامة للدولة المصدرة للأموال الهاربة، مما يُجبر هذه الدولة على تخفيض نفقاتها على المشروعات العامة ويقلل التنمية الاقتصادية. وهذا يرفع معدلات البطالة والفقر، ويقلل النمو الاقتصادي في تلك الدول. كما أن الدول المصدرة للأموال الضريبية تتأثر سياستها النقدية بالسلب حيث إن هروب رؤوس الأموال منها يقلل السيولة النقدية فيها مما يعرقل عمل الجهاز المصرفي ويقلص قدرة السلطة النقدية في التحكم بالسياسة النقدية، وهو ما يقلل أيضاً سبل تحقيق التنمية الاقتصادية.

وعليه يتعين على دول العالم اتباع طرق مختلفة لمكافحة انتشار الجنات الضريبية، وسيتم توضيح ذلك في الجزء التالي.

## 5- طرق مكافحة اتساع انتشار الجنات الضريبية في العالم:

بسبب الآثار السلبية التي يتركها انتشار الجنات الضريبية عالمياً يجب أن يوجد عدة طرق للتصدي لهذا الانتشار، حيث إن هذا يضر باقتصادات الدول المصدرة - ومعظمها دول نامية، وخاصةً عمل السياسة النقدية فيها. وعلى هذا قامت ولا زالت تقوم بعض الجهات الدولية بعدة جهود لكبح جماح هذه الجنات ولمكافحتها، فبسبب

أن الشركات الوهمية التي يتم إنشاؤها في الجنات الضريبية تعمل على تقويض عملية تحصيل الضرائب في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ولذلك يتعين على هذه الاقتصادات مع المنظمات الدولية التصدي لانتشار تلك الجنات.

ولإبراز الدور التي تلعبه المنظمات الدولية لتقليل تأثير الجنات الضريبية في عرقلة عمل السياسة النقدية في الدول النامية وتقليل فعاليتها، وحتى يتم مكافحة الآثار السلبية لها يجب العلم بأنه لا يمكن القيام بذلك بشكل منفرد. وذلك بسبب طبيعتها الدولية حيث تنعكس هذه الآثار على جميع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وإن كانت تداعياتها أكبر على الدول النامية التي تعاني ضغوطاً ديموغرافية، وعدم استقرار سياسي واقتصادي. فيتعين مساعدة هذه الدول لمواجهة تلك الآثار، ويكون ذلك من خلال تكتلات الدول التي تسعى لذلك، وهي عادة ما تكون تكتلات للدول الغنية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ ومجموعة العشرين. أو السعي إلى إنشاء كتل بديل من الدول الأقل نمواً كالاتحاد الإفريقي.

وبذلك يمكن توضيح ما بذلته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا الشأن حيث أطلقت مبادرة وهي "مشروع تآكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح". وقد استهدف هذا المشروع الشركات متعددة الجنسيات المتهربة من الضرائب وحلفائها من أجل إعادة مواءمة الضرائب مع الوضع الاقتصادي القائم. وبالرغم من هذا المشروع تمكن من تحسين الشفافية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، إلا أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد نظرت إليه في المجال الاقتصادي على إنه مشروعاً غير مجدياً بالقدر الكافي، وخاصة بالنسبة للاقتصاد الرقمي. وعليه تدرس

في المجال الاقتصادي صيغاً لفرض الضريبة على المبيعات فقط، لكن بعض الدول ذات الدخل المنخفض تفضل صيغة للضرائب تشمل العمالة والأصول الملموسة، والتي من شأنها منحهم حقوقاً ضريبية أكبر. علماً بأنه من أجل السعي للقضاء على التهرب الضريبي يجب التبادل التلقائي للمعلومات المالية عبر الحدود. وعليه فقدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن نحو 90 دولة تبادلت معلومات حول 47 مليون حساب بقيمة 9.4 تريليون يورو؛ وأن الودائع المصرفية في الجناح الضريبية قد انخفضت بنسبة 20 إلى 25% عام 2019 (Shakson, 2019: 7-9).

وتجدر الإشارة إلى أن الدول النامية يمكنها الاستفادة من البحوث وحملات التوعية التي تقوم بها المنظمات الدولية. فالتعاون الدولي يعد أمراً هاماً بالرغم من استبعاد الدول الغنية للدول الأقل نمواً بحجة أنها لا يمكن الوثوق فيها في الحفاظ على سرية المعلومات المالية المرتبطة بدافعي الضرائب مما يصعب التعاون معها. وقد تكون هذه الحجة في الغالب تعبيراً عن غياب الإرادة السياسية من قبل الدول الغنية التي تحتفظ بأموال دافعي الضرائب. ولذلك يجب على الدول الأقل نمواً هذه تطوير آليات مؤسسية تؤكد للعالم الخارجي جديتها في الحفاظ على سرية المعلومات، مما يمكنها من تعظيم فرص التعاون مع الدول المتقدمة لملاحقة المتهربين من الضريبة وغاسلي الأموال من خلال تلك الجناح.

وبالرغم من ضرورة التعاون الدولي لمكافحة الآثار السلبية للملاذات الضريبية، إلا أنه يوجد عدد من الإجراءات من الممكن على الدول النامية تبنيها بشكل منفرد على المستوى الوطني كحداولة للسيطرة على ظاهرة التهرب الضريبي من خلال الجناح

الضريبية. فقامت مصر كأحد الدول النامية بإلزام الشركات العاملة فيها بتقديم دخل الشركات متعددة الجنسيات الدولي وأنشطتها الاقتصادية والضرائب المدفوعة مقسمة حسب الدولة في جميع أنحاء العالم كجزء من الإقرارات الضريبية. كما أنها توسعت في استخدام الضريبة المستقطعة على الأرباح والأموال المحولة إلى الجنات الضريبية منخفضة الضريبة إلى حين التأكد من طبيعة هذا التحويل. ويُعد هذا الأسلوب متبع في العديد من الاقتصادات الكبيرة، مثل المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكذلك الدول الأقل نمواً كالسلفادور التي قامت بفرض ضريبة مستقطعة إضافية بنسبة 25% على التحويلات المالية للأفراد أو الأشخاص الاعتبارية المسجلة في الجنات الضريبية. وجزير بالذكر أنه في أواخر عام 2013، قام البرلمان البلغاري بتمرير قانون يمنع الشركات المسجلة في مراكز الأوفشورز "الجنات الضريبية" من الاستثمار في 28 قطاع، منها قطاعات البنوك والإعلام. كما يمكن لدولة مصر وضع تشريع يمنع المستثمرين من الدول التي تعمل كجنات ضريبية بالاستثمار في تلك القطاعات، أو شروط تحافظ على الحقوق الضريبية للدولة، خاصةً في ظل إعلان الحكومة عن توجهها لفتح مجالات جديدة للاستثمار الخاص في عدة قطاعات مثل الكهرباء والطاقة. حيث إن التوسع في استثمارات القطاع الخاص في مجال الطاقة بالتحديد، قد يكون له أكبر الأثر في الإيرادات الضريبية لتمويل هذا القطاع لجزء كبير من إجمالي الحصيلة الضريبية للدولة. حيث قام قطاع البترول فقط بتمويل الموازنة العامة للدولة في 2014/2013 بنحو 46 مليار جنيه كضرائب مستحقة على أنشطته (أحمد عاشور، 2021: 1-4).

كل هذا من شأنه التصدي للآثار السلبية الناتجة عن انتشار الجناات الضريبية في العالم والمؤثرة على الوضع الاقتصادي في الدول النامية، وخاصة عمل السياسة النقدية فيها.

وتفصيلاً بعد إجمالاً يمكن تصنيف طرق وتدابير مكافحة الآثار السلبية الناتجة عن اتساع انتشار الجناات الضريبية، فمنها تدابير من جانب واحد؛ وأخرى متعددة الأطراف، كما يلي:

1- تدابير من جانب واحد: وتعتبر هذه التدابير أقل تعقيداً من التدابير الأخرى حيث إنها تعتمد على طرف واحد. وتشتمل على: رفع السرية المصرفية، وفرض الشفافية المالية على المجتمعات الخارجية، وتعديل أسعار التحويل، وتغليب الجوهر على الشكل، ومجموعة متنوعة من التدابير الإضافية. حيث:

- رفع السرية المصرفية: أي ضمان الشفافية مما يساعد على مكافحة غسل الأموال ومنع تدويل الأموال من اقتصادات موازية، مثل الجرائم و/أو الإتجار بالبشر أو المخدرات.
- الشفافية المالية للشركات التي تم انشاؤها في الخارج: أي استعداد هذه الشركات لمراجعة التقارير والسجلات لأية معاملة تجارية قام بها الكيان القانوني المسجل في الخارج. وهذا بهدف فرض ضريبة على الأرباح غير العائدة من الشركات التي أنشأت في الجناات الضريبية.
- تعديل أسعار التحويل: الأمر الذي يشير إلى قدرة السلطة المالية على تصحيح قاعدة الضريبة على القيمة المضافة، من خلال ضبط الأسعار في

المعاملات بين الكيانات التي لها علاقات مع بعضها البعض. وذلك عندما يكون من المتوقع أن تختلف هذه الأسعار عن أسعار المنافسة الكاملة.

- تغليب الجوهر على الشكل: مما يوفر الصفة الإلزامية لتحديد نوع المؤسسة وطبيعة نشاطها حتى يمكن اخضاعها لقانون الضرائب المناسب. ويعطي هذا التدبير من جانب واحد للسلطات الضريبية القدرة على رفض أعمال أو الهياكل يتم انشاؤها وتخفي جوهر أنشطتها بغرض الحصول على مزايا مالية.
- تدابير أحادية إضافية: ومنها، تجريم بعض أنواع الاحتيال التي تنطوي على اللجوء إلى الجنات الضريبية.

2- تدابير متعددة الأطراف: وتعني إشراك مختلف دول العالم والتعاون بين أطراف متعددة، وبذلك فهي تدابير معقدة في تنفيذها، ومنها:

- نظام الضرائب الموحد: ويقصد به الخضوع الى معدل ضريبة متقارب في جميع الدول المشاركة فيه لمنع هروب رؤوس الأموال إلى الجنات الضريبية.
- طلب المعلومات أو توفيرها: ويرجع هذا الى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي اشترطت على الدول لإزالتها من القوائم السوداء للجنات الضريبية أن تلتزم بتوفير معلومات فعلية ونشرها.
- الرقابة على المراسلات بين البنوك: وهو أحد التدابير الفعالة في مكافحة انتشار الجنات الضريبية. فمع اتساع المعاملات المالية بين البنوك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح من الضروري متابعة هذه



المراسلات للتعرف على تدفقات رؤوس الأموال ومصادرها، مما يساهم في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وغيرها من الجرائم المالية.

ونتيجة العقوبات المفروضة على الجنات الضريبية خرجت العديد منها من القائمة السوداء للجنات الضريبية، وعملت على توسيع دائرة الشفافية المالية في أنشطتها الاقتصادية. وعليه قامت عدة دول ببذل جهود متعددة كاستجابة دولية فعالة لمكافحة انتشار الملاذات الضريبية في العالم، وقد اشتملت على عقوبات قوية ضد الجهات المُمكنة الخاصة - بما في ذلك المحاسبون والمحامون - خاصة عندما يقومون بتسهيل نشاط إجرامي كالتهرب الضريبي. وفي هذا الخصوص، أصدر مسؤولو جزر فيرجن البريطانية تقريراً عام 2019 يزعم أنها ليست ملاذاً ضريبياً بل هي مساهم قوي في الاقتصاد العالمي، كما سبق القول. كما أزال الاتحاد الأوروبي دولة تايوان من القائمة السوداء للجنات الضريبية عام 2019 بعد تعهدها بإصلاح النظام الضريبي فيها. وبسبب عدم القدرة على تحديد حجم الثروات المخبأة في الجنات الضريبية المختلفة - وهو الأمر الذي يعرقل معرفة حجم الفجوة الفعلية في توزيع الثروة عالمياً - نشر بنك التسويات الدولية عام 2016 بيانات عن منشآت الودائع المصرفية في المراكز المصرفية الخارجية كجزيرة جيرسي ولكسمبرج. علماً بأن سويسرا باعتبارها أكبر الجنات الضريبية في العالم التي تستحوذ على نصف الأموال المودعة بالخارج تقريباً، إلا أن بنك سويسرا المركزي ينشر بياناً تفصيلياً بحجم الثروات الخارجية المودعة لدى البنوك السويسرية حسب الدولة (Zucman, Niels, and Altstadsaeter, 2018: 14).

كل هذا من شأنه يساعد في تخلص الدول النامية من الآثار الاقتصادية السلبية التي يتركها انتشار الجنات الضريبية عالمياً، وخاصة عمل السياسة النقدية فيها.

### • الخلاصة:

استعرض هذا البحث تحليلاً للجنات الضريبية بدايةً بالمقصود بها؛ وأسباب انتشارها؛ والتصنيفات المختلفة لها؛ وكذلك الآثار الاقتصادية لانتشارها عالمياً. هذا بالإضافة إلى تناوله السياسة النقدية في الدول النامية من خلال عرض مفهومها، وأهدافها وأدواتها في هذه الدول. وأيضاً أبرز هذا البحث دور الجنات الضريبية في تقليل فعالية السياسة النقدية في الدول النامية، وعرض قياس العلاقة بين الجنات الضريبية وفعالية السياسة النقدية في هذه الدول، كما قدم طرق مكافحة اتساع انتشار الجنات الضريبية في العالم.

وتوصل البحث إلى أن انتشار الجنات الضريبية في العالم يقلل فعالية السياسة النقدية في الدول النامية.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية:

- أحمد الجلال (2006)، "دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
  - أحمد عاشور (2021)، "مستقبل السياسات الضريبية في مصر"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية.
  - الأمم المتحدة (2005)، "الحسابات القومية: مقدمة عملية"، دليل الحسابات القومية، السلسلة واو، العدد 85، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك.
  - \_\_\_\_\_ (2016)، "الدراسة النهائية عن التدفقات المالية غير المشروعة، وحقوق الإنسان، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030"، مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، البند الثالث، واشنطن.
  - اسراء فياض؛ وإسراء فرحان؛ ورشا شهاب (2020)، "الملاذات الضريبية الأمانة (التوزيع الجغرافية، والآثار الاقتصادية)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد: 125، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ص ص: 110-124، العراق.
  - أسماء رفعت (2021)، "إدارة السياسة النقدية في مصر"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات الاقتصادية:
- At: <https://ecss.com.eg/16756/>
- البنك المركزي السوداني (2006)، "توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية- مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية"، البنك المركزي السوداني، الخرطوم، جمهورية السودان.
  - البنك المركزي المصري (2022):
- <https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/Discountrates.aspx>
- العاقر جمال الدين (2009)، "التجانس الضريبي كألية لتفعيل التكامل الاقتصادي - دراسة حالة بلدان المغرب العربي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
  - مجدي الشوريجي (2011)، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر.
  - سهير معتوق (1990)، "سياسة التمويل التضخمي ومدى فاعليتها في السنوات التسعينية"، المؤتمر العلمي السنوي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- سيد شاهين (2017)، "قياس أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال على ممارسات التجنب الضريبي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- شبكة العدالة الضريبية (2020):  
[https://stringfixer.com/ar/Financial\\_Secrecy\\_Index](https://stringfixer.com/ar/Financial_Secrecy_Index)
- صندوق النقد الدولي (2021)، التقرير السنوي: بناء أفضل للمستقبل، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- عبد المطلب عبد الحميد (2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي، مجموعة النيل العربية، جمهورية مصر العربية.
- محمد جابر (2015)، "السياحة الضريبية: مسمار جديد في نعش العدالة الاجتماعية"، وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، جمهورية مصر العربية.
- محمد وهبه (2010)، "التهرب الضريبي - واقع وتوصيات"، المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- محمود الدمرداش (2020)، "مكافحة التجنب الضريبي لأنشطة الاقتصاد الرقمي في النظام الضريبي المصري والسعودي بالتركيز على قانوني ضريبة الدخل والقيمة المضافة"، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، دمنهور، جمهورية مصر العربية.
- نسرين بدوي (2018)، "أثر الابتكارات المالية على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جمهورية مصر العربية.

### ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Alexander, William (1996). "Adopting Indirect Instruments of Monetary Policy", **International Monetary Fund (IMF)**, Financing & Development Department, Washing ton.
- Bank for International Settlements (BIS) (2015). "**Statistical Release: OTC Derivatives Statistics at end-June 2014**", BIS, Monetary and Economic Department.
- Crivelli, Ernesto, Ruud A. de Mooij, and Michael Keen. (2015). "Base Erosion, Profit Shifting and Developing Countries." IMF

- Working Paper 15/118, **International Monetary Fund**, Washington, DC.
- Dharmapala, Dharmika and Hines, James (2009). “**Which Countries Become Tax Havens?**”, available at: r44 <http://ssrn.com/abstract=952721>.
  - Gujarati, Damodar (2003). Basic Econometrics, Fourth edition, McGraw Hill, United States of America.
  - Jane G. G. (2015), “**Tax Havens: International Tax Avoidance and Evasion**”, Congressional Research Service, R40623, available at: <https://www.fas.org/sgp/crs/misc/R40623>.
  - Knuutinen, R. (2014). “Corporate social responsibility, taxation and aggressive tax planning”. **Nordic Tax Journal**, No. (1), Department of Business Law, Lund University, pp.36-75, UKA.
  - Lane, Philip and Ferretti, Gian (2017). “International Financial Integration in the Aftermath of the Global Financial Crisis”. IMF Working Paper 17/115, **International Monetary Fund**, Washington, DC.
  - Misati, Nyakerario (2010). "Financial Innovation and Monetary Policy Transmission in Kenya", **International Research Journal of Finance and Economics**, No.50, ISSN 1450-2887, pp: 123-136.
  - Nasr El-din, M. (2016). “The Role of Tax Havens in the Avoidance of Taxation on the International Level”. Available at: <http://ssrn.com/abstract=2684810>.
  - OECD (1998), “**Harmful Tax Competition: An Emerging Global Issue**”, OECD Publications, Paris, available at: <http://www.oecd.org/tax/transparency/44430243>.
  - Rummel, Ole (2012). "Modeling Monetary in Developing Countries", CCBS, Bank of England, **Monetary transmission channels, liquidity conditions and determinants of inflation**, England.

- Shahin, Mahi (2019). “Mechanisms to combat international tax evasion”, **Route Educational & Social Science Journal**, Vol: 6(3), Pp: 523-548, Iraq.
- Shakson, Nicholas (2019). “Addressing tax havens”, **IMF**, Financing & Development Department, Pp: 6-11, Washing ton.
- UNDP (2013). “Humanity Divided: Confronting Inequality in Developing Countries”, p. xi., **UNDP**, New York.
- World Bank (2021). **Global development indicators**, **World Bank**, Washing ton, available at:  
<https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators>
- Zucman, Gabriel, Niels, Johannesen and Alstadseter, Annette (2018). “Tax Evasion and Inequality”, **National Research Economic of Bureau**, Bureau.